



دليل المتظاهر

فى القبض والإعتقال
سؤال وجواب

هذا الدليل هو دليل استرشادى لتوفير الوعى والحماية القانونية للمتظاهرين والدليل هو عبارة عن أسئلة وأجوبة فى التوعية بالحماية القانونية والتعريف بالمفاهيم القانونية فى قضايا التظاهر ومرفق بعض المواد المتعلقة بالحقوق والحريات فى المواثيق الدولية لحقوق الانسان وكذلك مواد قانون الاجراءات الجنائية فى الحقوق والحريات وحرية الرأى والتعبير وحق التظاهر الاسئلة والاجوبة كتبت باللغة العامية لتبسيط المفاهيم لأكبر شريحة من المواطنين وسيتم تنقيح الكتيب باستمرار سواء بالتعديل أو بالإضافة طبقا لاي ملاحظات ترونها .

العنوان :- 2 ش حسين المعمار المتفرع من محمود بسيوني الدور الرابع شقة رقم ٩ - ميدان طلعت حرب القاهرة
تليفون :- 0227739749 _ 01066309590
الموقع الالكتروني :- www.alhaqanya.org
ايميل :- info@alhaqanya.org

نقاط هامة مبدئية خاصة بحقوق المتهم و ضمانات قانونية الاستجواب :-

- لاجوز اجراء تحقيق و المتهم مقيد .
- من حق المتهم طلب الحصول علي الرعاية الطبية اللازمة .
- التمسك بحضور محامي التحقيقات، و في حالة الرفض ينبغي اثبات ذلك كملحوظة في محضر التحقيق .
- وقت المناظرة يجب اثبات كافة الاصابات .
- طلب العرض علي الطب الشرعي في حال الاصابة .

نصائح هامة خلال التحقيق

- الاجابات تكون مختصرة ومقتضبة قدر الامكان .
- نفي جميع ادلة الاثبات ايا ماكانت (محصلش - معرفش) .
- في حال تواجد احد عناصر الشرطة يجب اثبات ذلك في المحضر
- من حق المتهم قانونا الالتزام بحق الصمت، و لا يؤخذ ذلك كقرينة ضده .

- يجب اثبات اي اخلال يحدث اثناء التحقيق في ملحوظة في محضر التحقيق ،

- رفض التوقيع اذا حدث تغيير في الاقوال

حيث نص قانون المحاماة في مادة ٥٢ علي "ويجب اثبات جميع ما يدور في الجلسة في محضرها . " والمقصود بالجلسة في هذه المادة جلسة التحقيق المائل فيها المتهم امام المحقق .

1- س / تعمل إيه لو اتقبض عليك ؟

ج / في حالة القبض عليك حاول تعرف مين اللي قبض عليك وهل هو لابس لبس مدني عادي ولا لبس رسمي شرطة ، في كل الأحوال لو اتقبض عليك حاول تعرف اي حد انك اتمسكت وتحاول في المظاهرات تكتب على ورقة ارقام اقرب الناس اليك لانك بعد القبض حيتاخذ الموبايل منك ويمكن يمنعوا عنك الاتصال باي حد وتحاول توصل الورقة لاي شخص حسيت انه ممكن يساعدك انه يتصل بالنمر اللي في الورقة .

خليك فاكّر بالتحديد ساعة ومكان القبض عليك وتفكر دايما لو في ناس اصحابك كانوا معاك لانهم ممكن يكونوا شهود على اي تلفيق اتهامات من اللي قبض عليك وخليك فاكّر دايما ان اكثر مدة لاحتجازك قبل عرضك على النيابة 24 ساعة .

2- س / لو صاحبي اتقبض عليه اعمل ايه ؟

ج / أول حاجة تعمل تلغراف استعانة للنيابة اللي اتقبض عليها في نطاقها او للنائب العام على رقم 124 من أي تلفون أرضي وتبلغ بساعة ومكان القبض عليه وتبلغ كمان باي بيانات عرفتھا زى اسم او رتبه او بيانات الجهة اللي قبضت عليه ومكان احتجازه كمان ولو عرفت ان صاحبك انضرب تبلغ بده كمان ومتنشاش تاخذ رقم التلغراف لانه حفيد لو حصل لصاحبك اي مكروه .
الخطوة الثانية تبلغ محامى تعرفه او اي مركز حقوقى او جبهة الدفاع عن متظاهري مصر وتبلغهم بكل البيانات وكمان رقم التلغراف .

لو عرفت انه في قسم حاول تساعد المحامى في انك تعرف انه موجود او لا ولو عرفت توديله اكل ولو ودبتله اكل في القسم او النيابة مثلا متاخدشى اكل في معلات صفيح زى التونة حاول يكون الاكل والشرب مش معلب في علب صفيح لانها ممنوعة .

وبعد ما تتأكد من مكان احتجازه حاول تعرف انه حيتعرض على النيابة امتى وتبلغ المحامى واول ما يتحرك مثلا من القسم على النيابة تبلغ المحامى .

3- س / ايه الفرق بين القبض والاعتقال ؟

الفرق بين القبض والاعتقال ان القبض ممكن يكون باذن نيابة وممكن يكون من غير اذن في حالة التلبس بجريمة لكن لو مفيش تلبس ولا اذن نيابة بيقول اعتقال وجريمة اسمها جريمة احتجاز بدون وجع حق .

4- س / ايه الفرق بين النيابة العامة وبين نيابة أمن الدولة ؟

النيابة العامة هيه نيابة عادية بتحقق في اي جريمة حصلت ومنها قضايا التجمهر اللي هيه المظاهرات وتكون سلطتها في الحبس اربع ايام بس وتبعد كدة القاضى هوه اللي يقرر واسمه قاضى المعارضات .

اما بالنسبة لنيابة أمن الدولة فهى نيابة مختصة بالتحقيق في جرائم معينة ومنها جرائم التجمهر ومدة حبسها بتتجاوز الاربع ايام بتبدأ من 15 يوم والحد الأقصى الممنوح لها 45 يوم حبس وبعد انتهاء 45 بيتعرض المتهم على قاضى اسمه قاضى غرفة المشورة ويقرر استمرار حبسه او لا .

5- س / هل ينفع ابلغ ضد واحد مجهول اعتدى عليه ؟

أبوة ينفع تبليغ ومتسببى حقاك تعمل بلاغ للنيابة فورا باللى حصل عادى خالص وأهم حاجة لو فى فيديو او كاميرا صورت ممكن تستعين بيها فى البلاغ ولو فى شهود .

6- س / لو انضربت فى مظاهرة واتقبض عليه بعدها اعمل ايه ؟

ج / حاول اول ما تتعرض على النيابة تطلب طبيب لو لسة فى اصابات نزيف مثلا او كسور وبعد اسعافك تثبت الاصابات الموجودة فى جسمك وتقول بيانات تفصيلية زى اسم اللى ضربك لو عرفت لو الاسم الاول منه او الرتبة وكمات منتساش اداة الضرب زى عصاية او حديدة او ضرب بالايده ولازم وكيل النيابة وهو بيسمعك كمتهم تخليه يحقق معاك بحضور محامى دايم فى قضايا المظاهرات بتكون جنايات والقانون يفرض على وكيل النيابة انه يجبلك محامى اطلب ده ولو محصلشى اطلب انه يسمعك كمجنى عليك ويثبت الاصابات اللى فىك وكمات منتساش تفتكر لو فى شهود شافوك وانت بتضرب ولازم تطلب عرضك على الطب الشرعى .

7- س / ايه هو الطب الشرعى واه اهميته ؟

ج / الطب الشرعى مصلحة حكومية تابعة لوزارة العدل وهيه الجهة الفنية اللى بتكشف عليك من أطباء فى حالة الاصابة فى المظاهرات وبتطلع تقرير طبي بتقول فيه شكل وتوقيت الاصابة وكمات لو فى اداة استعملت بتحدداه وتقريرها بيفيد فى اثبات جريمة الاعتداء عليك ولو التقرير طلع ضدك من حقاك طعن عليه قدام لجنة ثلاثية ويطلع تقرير ثانى .

8- س/ اعمل ايه لو واحد صاحبي اختفى فى المظاهرات وشاكد انه اتقبض عليه ؟

عشان تعمل محضر لازم تستنى 24 ساعة من تاريخ اختفائه وفى الفترة دى تقدر تسأل عنه اخر حد كان معاه وكمات تسال فى الاقسام القريبة من اماكن المظاهرات وتروح مديرية الامن وتروح كمان النيابة اللى فيها تحقيق مع المتظاهرين واحيان كتير بكون مقبوض عليه ومعرفشى يبلغ حد دى الخطوة الاولى الخطوة الثانية تسال فى المستشفيات القريبة والمستشفيات تدور فى كشوف الاستقبال ولو ملقتهوش فى مستشفيات ملحق بيها مشرحة تسال فيها ، والخطوة الثالثة تعمل محضر باختفائه ولو عرفت معلومات انه اتقبض عليه ومتحققشى معاه مش لازم تستنى 24 ساعة .

9- س / اعمل المحضر فين ؟

فى اكثر من مكان ممكن تعمل فيه المحضر ممكن قسم الشرطة او نقطة الشرطة او النيابة او بلاغ للنائب العام الاقرب ليك لكن لو حنتهم الشرطة الافضل فى الحالة دى عمل المحضر فى النيابة وبعد ما تعمل المحضر منتساش تاخذ رقمه وتاريخ عمله واسم الجهة اللى عملته فيها .

10- س / أنا معرفشى اسم العسكرية او المخبر او الطابط اللى اعتدى عليه ممكن اعمل محضر برده؟

مش مهم المهم انك تعمل البلاغ بسرعة عشان تحفظ حقاك ولو مش عارف الطابط اللى ضربك او الشخص اللى اذاك تعمل البلاغ ضد مأمور القسم اللى تابع ليه وكمات رئيس المباحث ولو تعرف شكل الشخص اوصفه ولو حتى تعرف اسمه الأول ومش عارف اسمه بالكامل ممكن تقوله المهم انك تثبت ده فى وقته وتستعين كمان بشهود لو موجودين وكمات لو فى صور أو فيديو يساعد فى الوصول للمتهم.

11- س / ايه حقوق المحبوس احتياطيا على ذمة قضية؟

المحبوس احتياطيا ده إنسان اتهم في قضية والنيابة أو القاضي أمر بحبسه على ذمة قضية هو متهم فيها وفيه قاعدة في الدستور بتقول إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة فيها تتوافر كل حقوقه وعشان كده ممكن ياخذ براءة ويكون مظلوم فلازم يتعامل معاملة ان برىء حتى النهاية فى اى مكان محبوز فيه سواء كان سجن او قسم شرطة وكمال فى ميزة انه ممكن يقضى فترة الحبس فى المكان القريب من المحكمة يعنى ممكن يفضل محبوس فى القسم وميروحشى السجن ولو راح السجن ممنوع انه يختلط باى مسجون جنائى وليه مكان مخصص كل اللى فيه زيه محبوسين على ذمه قضايا وممنوع دخول اى ظابط مباحث ليه، وكمال ممكن يلبس جوه مكان الحجز لبس عادى ويدخله اكل وشرب من اهله او اصحابه والزيارة فى اى وقت بطلب للنيابة العامة.

12- س / ايه هيه حالة التلبس وشروطها ؟

حالة التلبس اللى بموجبها بيبكون الشخص ارتكب جريمة فى ساعتها او بعدها بحاجة بسيطة وبعدين بيبكون معاه السلاح او الاداة اللى عمل بيها الجريمة او اى اوراق او شىء يخص الجريمة وبيكون ساعات ضحية جريمته موجود فى نفس مكان الجريمة مصاب او حصله اى ضرر سرقة او اى شىء اخر ويحاول الامساك بالمتهم وكذلك صياح الناس الموجودين ضد المتهم بعد ارتكاب الجريمة .

13- س / ايه نوعية المأكولات المسموح دخولها فى زيارة المحبوس احتياطيا ؟

أى مأكولات ومشروبات متاحة للمحبوس احتياطيا وممكن يستغنى عن وجبات مكان احتجازه ويكون اكله من الزيارة ويشترط فى أى أكل أو شرب إنه ميكونش فى علب صفيح أو زجاج اطلاقا ويسمح بالبلاستيك فقط لكن حاول دايما توديله اكل بزيادة لان ساعات بيشاركة ناس فى تنفس المكان فى الاكل وتحاول يكون الاكل من النوع اللى ممكن يتحفظ خارج تلاجة لمدة ايام .

14- س / ازاي اعرف رقم المحضر اللى انا عملته ؟

أهم حاجة تفتكر اليوم اللى عملت فيه البلاغ أو المحضر والمكان اللى قدمته فيه لأن الأول ممكن تاخذ رقم المحضر على طول وممكن تاخذ رقم بلاغ وبعدين تاخذ رقم المحضر المهم تكون فاكر اليوم والجهة وحقلك ازاي تعرف الرقم .. لو قدمت مثلا البلاغ لرئيس النيابة أو المحامى العام أو النائب العام حتاخذ رقم اسمه رقم عرايض بتاريخ اليوم اللى قدمت فيه البلاغ وبعدين حيثحول البلاغ لوكيل نيابة عشان يحقق فيه ويسمع أقوالك "شكوتك" وكمال لو فى اصابات هو اللى حيحولك على المستشفى عشان تعمل تقرير طبى وبعد كده حياخذ المحضر رقم غير رقم البلاغ وغالبا حياخذ رقم اسمه رقم ادارى وادارى يعنى لسة فى التحقيق وممكن ياخذ رقم جنح يعنى المتهمين اللى انت شاكيهم حيثحولوا لمحكمة الجنح وده فى قضايا اللى الشرطة فيها متهمة باستعمال القسوة وممكن ياخذ رقم جنايات وده يعنى ان المتهمين حيثحولوا لمحكمة الجنايات لو مثلا متهمين بتهمة احداث عاهة مستديمة ... المهم متتناساش يوم البلاغ والجهة اللى قدمت فيها البلاغ لأن ده اللى حيوصلك لقضيتك عشان تتابعها كويس وتصور المحضر وعشان لما تروح لمحامى او حد يساعدك حيطلب منك الرقم ده كمان.

مواد متعلقة بالحقوق والحريات فى الدستور وقانون الاجراءات الجنائية

• حق التظاهر

فالتظاهر حق يكفله القانون والدستور

وتنص المادة ٥٠ من الدستور المصري علي انه " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية،"

• القبض

تنص المادة ٣٥ من الدستور المصري علي ان "فيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد ولا تفتيشه ولا حبسه ولا منعه من التنقل ولا تقييد حريته بأى قيد إلا بأمر قضائى مسبب يستلزمه التحقيق. ويجب أن يبلغ كل من تقييد حريته بأسباب ذلك كتابة خلال اثنتى عشرة ساعة، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته؛ ولا يجرى التحقيق معه إلا فى حضور محاميه؛ فإن لم يكن ندب له محام. ولكل من تقييد حريته، ولغيره، حق التظلم أمام القضاء من ذلك الإجراء والفصل فيه خلال أسبوع، والا وجب الإفراج حتماً."

ونصت المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية علي ان "يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه"

●القائم بالقبض

حيث تنص المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية علي انه "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، كما تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً."

ونصت المادة ٢٤ مكرر: "على مأموري الضبط القضائي ومرءوسيه ورجال السلطة العامة أن يبرزوا ما يثبت شخصياتهم وصفاتهم عند مباشرة أي عمل أو إجراء منصوص عليه قانوناً."

●الانتهاكات خلال عملية القبض

تناول قانون العقوبات المصري هذه الانتهاكات في مواد الآتية :-

مادة 280

كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه.

مادة 281

يعاقب أيضاً بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل شخص أعار محلاً للحبس أو الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك.

مادة 282

إذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة 280 من شخص تزيا بدون حق بزي مستخدمى الحكومة أو أتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره من ظرف الحكومة يعاقب بالسجن، ويحكم في جميع الأحوال بالسجن المشدد على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية.

●قسم الشرطة

ينظم ذلك المادة ٣٥ من الدستور >سابق ذكرها>

وكذلك المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية علي انه "يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط، وإذا لم يأت بما يبرئه، يرسله فى مدي أربعة وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة.

ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه فى ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو إطلاق سراحه."

•تحقيق النيابة (الاستجواب)

ينص الدستور المصري في المادة ٣١ علي انه "الكرامة حق لكل إنسان، يكفل المجتمع والدولة احترامها وحمايتها. ولا يجوز بحال إهانة أى إنسان أو ازدراؤه"

وتنص المادة ١٦٠ من كتاب التعليمات العامة للنيابات في المسائل الجنائية (في الفرع الثالث الخاص بالتعامل مع المتهمين والشهود والجهات المعاونة فى التحقيق) علي ان "يراعى المحقق فى تعامله مع المتهم احترام كرامته وادميته ' وذلك بالإبتعاد عن الأساليب والعبارات التى تتضمن امتهانا لكرامة الإنسان , كما لايجوز الألتجاء الى التعذيب ابتغاء الحصول على الإقراراف بإقراراف الحادث الذى يجرى التحقيق فيه ."

والمادة ١٦١ " لايجوز للمحقق ان يعد المتهم بشئى كتخفيف العقاب عنة او ان يحاول الوقيعة به عن طريق الأسئلة التى توجه اليه أو بالأيهام بوقائع غير صحيحة كالزعم بإقراراف متهم آخر عليا أو شهادة اخرين ضده وصولا الى اعترافه بارتكاب الجريمة .

وتنص المادة ٣٦ من الدستور علي انه "كل من يقبض عليه، أو يحبس، أو تقيد حريته بأى قيد، تجب معاملته بما يحفظ

كرامته. ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيا أو معنويا. ولا يكون حجزه ولا حبسه إلا فى أماكن لائقة إنسانيا وصحيا، وخاضعة للإشراف القضائى. ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها، وفقا للقانون.

وكل قول صدر تحت وطأة أى مما تقدم، أو التهديد بشيء منه، يهدر ولا يعول عليه."

وتنص المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية علي انه " عند حضور المتهم لأول مرة فى التحقيق ، يجب على المحقق أن يثبت من شخصيته ، ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله فى المحضر "

و نصت المادة ١٢٤ علي انه " لا يجوز للمحقق فى الجنايات وفى الجناح المعاقب عليها بالحبس وجوباً أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة على النحو الذى يثبته المحقق فى المحضر .

وإذا لم يكن للمتهم محام ، أو لم يحضر محاميه بعد دعوته ، وجب على المحقق من تلقاه نفسه ، أن يندب له محامياً "

وتنص المادة ١٢٥ علي انه " فى جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق."

مواد قانون الاجراءات الجنائية

المادة -44-^{1[4]}

لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا ، كما تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا .

المادة -47-

لا يجوز حبس أى إنسان إلا فى السجون المخصصة لذلك ولا يجوز لمأمور أى سجن قبول أى إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة ، ولا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

المادة -42-^{2[5]}

لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية والإستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة فى دوائر اختصاصهم ، والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ، ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صورا منها وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يبدىها لهم ، وعلى مدير وموظفى السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التى يطلبونها

المادة -43-^{3[6]}

لكل مسجون الحق فى أن يقدم فى أى وقت لمأمور السجن شكوى كتابية أو شفاهية . ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة وعلى المأمور قبولها وتبليغها فبالحال بعد إثباتها فى سجل يعد لذلك فى السجن . ولكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية ، أو فى محل غير مخصص للحبس أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة - وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فورا إلى المحل الموجود به النحبوس وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يأمر بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية وعليه أن يحرر محضر بذلك .

المادة -45-

لا يجوز لرجال السلطة الدخول فى أى محل مسكون إلا فى الأحوال المبينة فى القانون ، أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الغرق أو ماشابه ذلك.

المادة -46-

فى الأحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه . وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائى

المادة -47-

هذه المادة ملغاة بحكم المحكمة الدستورية فى الطعن رقم 5 لسنة 44 ق فى 1984/6/2 - (وكانت تنص على - . لمأمور الضبط القضائى فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ، ويضبط فيه الأشياء والأوراق التى تقيد فى كشف الحقيقة إذا أتضح له من إمارات قوية أنها موجودة فيه .)

^{1[4]} معدلة بالقانون رقم 37 لسنة 1972 - الجريدة الرسمية العدد 39 الصادر فى 1972/9/28

^{2[5]} معدلة بالمرسوم بقانون رقم 353 لسنة 1952

^{3[6]} معدلة بالمرسوم بقانون رقم 353 لسنة 1952

المادة -48-

ملغاة بالقانون رقم 37 لسنة 1972 - الجريدة الرسمية العدد رقم 39 الصادر في 1972/9/28

المادة -49-

إذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص ، موجود فيه على أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه .

المادة -50-

لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها .

المادة -51-

يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ، ويثبت ذلك في المحضر .

المادة -52-

إذا وجدت في منزل المتهم أوراق مختومة أو مغلقة بأية طريقة أخرى ، فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفضها .

المادة -76-

لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى . ويفصل قاضي التحقيق نهائياً في قبوله بهذه الصفة في التحقيق

المادة -95-

"" لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الإطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة ""

المادة -95- مكرر (مضافة بالقانون رقم 98 لسنة 1995 - الوقائع المصرية - العدد رقم 18 مكرر غير اعتيادي الصادر في 1995/3/3)

"" لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين 166 مكرراً و 308 مكرراً من قانون العقوبات قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفوني معين أمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وشكوى المجني عليه في الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التي يحددها ""

مواد الاعلان العالمى لحقوق الانسان

المادة 3

لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه .

المادة 5

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة .

المادة 7

الناس جميعا سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز،، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز .

المادة 8

لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون .

المادة 9

لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا .

المادة 10

لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنتظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظرا منصفا وعلنيا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه .

المادة 19

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود .

المادة 20

1. لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية .
2. لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما .

المادة 21

1. لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية .
2. لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده .
3. إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت .

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

(مادة 7)

لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة وعلى وجه الخصوص فإنه لا يجوز إخضاع أي فرد دون رضائه الحر للتجارب الطبية أو العملية .

(مادة 9)

- 1 - لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية ، ولا يجوز القبض على أحد أو إيقافه بشكل تعسفي لا يجوز حرمان أحد من حريته على أساس من القانون وطبقا للإجراءات المقررة فيه .
- 2 - يجب إبلاغ كل من يقبض عليه بأسباب ذلك عند حدوثه كما يجب إبلاغه فوراً بأية تهمة توجه إليه.
- 3 - يجب تقديم المقبوض عليه أو الموقوف بتهمة جزائية فوراً أمام القاضي أو أي موظف آخر مخول قانونياً بممارسة صلاحيات قضائية ويكون من حق المقبوض عليه أو الموقوف أن يقدم إلى المحاكمة خلال زمن معقول أو أن يفرج عنه ، ولا يكون إيقاف الأشخاص رهن المحاكمة تحت الحراسة قاعدة عامة ولكن يمكن إخضاع الإفراج للضمانات التي تكفل المثل أمام المحكمة في أية مرحلة أخرى من الإجراءات القضائية ، وتنفيذ الحكم إذا تطلب الأمر ذلك .
- 4 - يحق لكل من يحرم من حريته نتيجة إلقاء القبض أو الإيقاف مباشرة الإجراءات أمام المحكمة لكي تقرر دون إبطاء بشأن قانونية إيقافه والأمر بالإفراج عنه إذا كان الإيقاف غير قانوني .
- 5 - لكل من كان ضحية القبض عليه أو إيقافه بشكل غير قانوني الحق في تعويض قابل للتنفيذ .

(مادة 10)

- 1 - يعامل جميع الأشخاص المحرومين من حرياتهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان.
 - 2 -
- (أ) يفصل الأشخاص المتهمون، إلا في حالات استثنائية، عن الأشخاص المحكومين كما يعاملون معاملة منفصلة تتناسب مع مراكزهم كأشخاص غير محكومين.
- (ب) يفصل المتهمون من الأحداث عن البالغين منهم ويقدمون للقضاء بأسرع وقت ممكن.
- 3 - يتضمن النظام الإصلاحي معاملة السجناء معاملة تستهدف أساساً إصلاحهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً ، ويفصل المذنبون من الأحداث عن البالغين منهم ويعاملون معاملة تتناسب مع أعمارهم ومراكزهم القانونية.

(مادة 14)

- 1 - جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء ، ولكل فرد الحق ، عند النظر في أية تهمة جنائية ضده أو في حقوقه والتزاماته في إحدى القضايا القانونية ، في محاكمة عادلة وعلنية بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استناداً إلى القانون ، ويجوز استبعاد الصحافة والجمهور من المحاكمة أو من جزء منها لأسباب تتعلق بالأخلاق أو النظام العام أو الأمن الوطني في مجتمع ديمقراطي أو عندما يكون ذلك لمصلحة الحياة الخاصة لأطراف القضية أو المدى الذي تراه المحكمة ضرورياً فقط في ظروف خاصة إذا كان من شأن العلنية أن تؤدي إلى الإضرار بصالح العدالة، على أنه يشترط صدور أي حكم في قضية جنائية أو مدنية علناً إلا إذا اقتضت مصالح الأحداث أو الإجراءات الخاصة بالمنازعات الزوجية أو الوصاية على الأطفال غير ذلك.
- 2 - لكل فرد متهم بتهمة جنائية الحق في أن يعتبر بريئاً ما لم تثبت إدانته طبقاً للقانون.
- 3 - لكل فرد ، عند النظر في أي تهمة جنائية ضده ، الحق في الضمانات الدنيا التالية ، مع المساواة التامة:

- (أ) إبلاغه فوراً وبالتفصيل وفي لغة مفهومة لديه بطبيعة وسبب التهمة الموجهة إليه .
- (ب) الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والاتصال بمن يختاره من المحامين .
- (ج) أن تجري محاكمته دون تأخير زائد عن المعقول .
- (د) أن تجري محاكمته بحضوره وأن يدافع عن نفسه أو بواسطة مساعدة قانونية يختارها هو ، وأن يبلغ عندما لا يكون لديه مساعدة قانونية ، بحقه في ذلك ، وفي أن تعين له مساعدة قانونية في أية حالة تستلزمها مصلحة العدالة ، ودون أن يدفع مقابل إذا لم تكن موارده كافية لهذا الغرض .
- (هـ) أن يستجوب بنفسه أو بالواسطة شهود الخصم ضده وفي أن يضمن حضور شهوده واستجوابهم تحت نفس شروط شهود الخصم .
- (و) أن يوفر له مترجم يقدم له مساعدة مجانية إذا لم يكن قادراً على فهم اللغة المستعملة في المحكمة أو التحدث فيها .
- (ز) أن لا يلزم بالشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بأنه مذنب .
- 4 - تكون الإجراءات ، في حالة الأشخاص الأحداث ، بحيث يؤخذ موضوع أعمارهم والرغبة في إعادة تشجيع تأهيلهم بعين الاعتبار .
- 5 - لكل محكوم بإحدى الجرائم الحق في إعادة النظر بالحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون .
- 6 - لكل شخص أوقعت به العقوبة بسبب حكم نهائي صادر عليه في جريمة جنائية الحق في التعويض طبقاً للقانون إذا ألغى القانون الحكم أو نال العفو بعد ذلك بسبب واقعة جديدة أو واقعة جرى اكتشافها حديثاً وكشفت بشكل قاطع إخفاقات في تحقيق العدالة، ما لم يثبت أن عدم الكشف عن الواقعة المجهولة في حينه يعود في أسبابه كلية أو جزئياً إلى هذا الشخص .
- 7 - لا يجوز محاكمة أحد أو معاقبته مرة ثانية عن جريمة سبق أن نال حكماً نهائياً بها أو إفراج عنه فيها طبقاً للقانون والإجراءات الجنائية للبلد المعني .

أرقام تليفونات وفاكسات هامة

رئيس الجمهورية

02/23901998

رئيس الوزراء

02/22355628
رئيس محكمة النقض
02/3904250
النائب العام
02/5774716
وزارة العدل السيد الأستاذ المستشار وزير العدل فاكس
7900535
مدير المكتب
7951176
فاكس
7958103
السيد المستشار مساعد أول الوزير
7952742/7923131
السادة المستشارين مساعدو الوزير لشئون المكتب الفني
7958108
الإدارات القانونية
7951186
التشريع
7947471
المحاكم
7957541
التفتيش القضائي
7957610
مكتب النائب العام
السيد الأستاذ المستشار النائب العام
753800
فاكس 774716
السيد المستشار رئيس المكتب الفني
764290
فاكس 5757165
المستشار النائب العام المساعد للتفتيش القضائي
5743751
مدير التفتيش القضائي
فاكس
5780617
جريدة الأهرام
7703100,7704444
5786023
شارع الجلاء
جريدة الأخبار
5782600,5782500,5782
5782520,5782510
6 شارع الصحافة
جريدة الجمهورية
5783333
57816666,5781717
111 شارع رمسيس
المجلس القومي لحقوق الإنسان العنوان : 1113 كورنيش النيل - القاهرة
ت/ 25745383-25745382-28745230
ف/ 25747497-25747670

محكمة النقض و مجلس القضاء الأعلى السيد المستشار رئيس محكمة النقض
5743801
رئيس مجلس القضاء الأعلى
5751364
مدير نيابة النقض
5743952
مدير عام المكتب
5751364/5743801
غرفة مجلس القضاء الأعلى
5742133
المستشار أمين مجلس القضاء الأعلى
324875
السيد المستشار الفني للمحكمة
5741206
المستشار أمين عام مساعد مجلس القضاء الأعلى
5743832
السادة أعضاء الأمانة
5743933
مدير عام أمانة مجلس القضاء الأعلى
5746969
5751248
رئاسة مجلس الوزراء العنوان: 2 شارع مجلس الشعب القصر العيني، القاهرة
تليفون : 27935000
الفاكس: 27958048
وزارة الخارجية العنوان :ماسبيرو، القاهرة
تليفون : 25749820
فاكس : 25748822
وزارة الداخلية العنوان : شارع الشيخ ربحان، القاهرة
تليفون: 27957500
فاكس: 25792031
وزارة الصحة العنوان : 3 شارع مجلس الشعب ، القصر العيني، القاهرة
تليفون : 27941507
فاكس : 27953966
وزارة العدل العنوان : ش مجلس الشعب وزارة العدل، القاهرة
تليفون : 27922263 - 27922265 - 27922267 - 27922269
فاكس : 27958103